

الموسم

مجلة فصلية مُصَوِّرة تعنى بالآثار والتراث

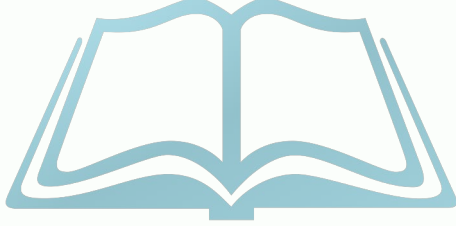
مجلة الموسم (العدد 14) - 1993 - 1413



الأمم

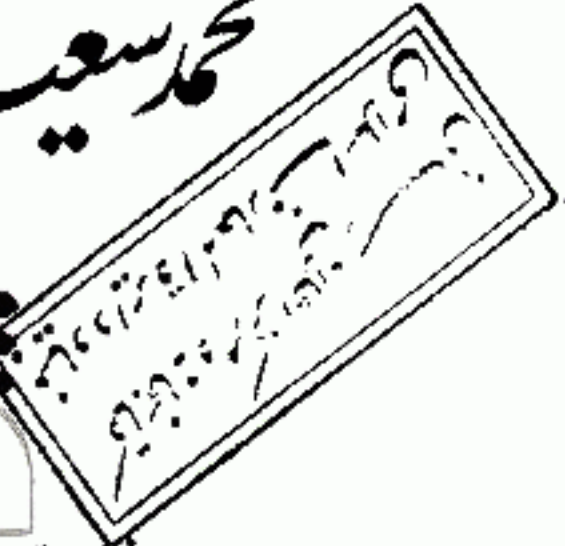
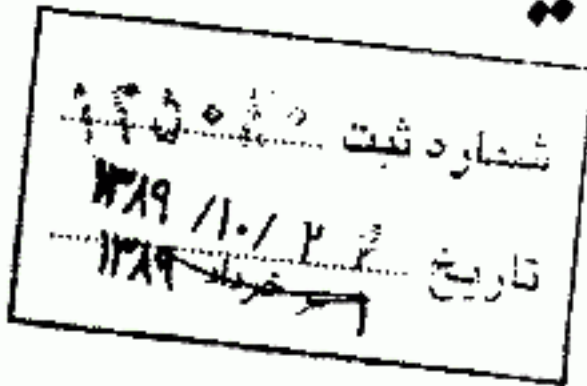
مجلة فصلية مصورة نعتي بالآثار والتراث

Shiabooks.net



صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي



جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مركز الوثائق والتراث

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113

3260 AC OUD - BELJIRLAND

HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد \$ ٥٠ وللمؤسسات \$ ١٠٠ .

الشيعة في العراق

١

لمجلة العرفان جولات معروفة وصولات مشهورة وأياد بيضاء في قضية الشيعة وآخر مقالاتها التي نشرتها في هذا المضمار مقالات الكاتب السياسي الكبير بتوقيع «عربي» فقد كان نصيبها الاستحسان التام في الأندية الوطنية لما ضمنه الكاتب من الحقائق الناصعة والبراهين الساطعة، أما إذا شاءت الحكومة أن تغضب على تلك المقالات وكاتبها فذلك ليس بالأمر الجديد أو الشيء العجيب لأن الحكومة الحاضرة سياستها المعلومة موجهة ضد الشيعة وقصدها إخفاق الروح الوطني والفتك بأبناء البلاد الأحرار ولكن أنى لها ذلك والشعب ساخط عليها إلا الأفراد المعدودين بالأصابع وهم أذئاب الاستعمار وبالمعنى الصحيح موظفوها الذين يأكلون من دم الفلاح الشيعي فإذا قلنا أنك لا تجد في دائرة من دوائر الحكومة موظفاً شيعياً فلا نغالي بذلك إلا «اللهم إنا لا نخون الحق» إذا قلنا هنالك في بعض الدوائر موظف شيعي براتب زهيد جداً لا يتناسب وما يقوم به من الأعمال طول مدة خدمته بالنسبة لرفقائه الموظفين غير الشيعة ولكن هؤلاء يشملهم قانون المحسوبة فزيادة الراتب مستمرة والترفع يوماً بعد يوم كل ذلك لأنه ينتسب إلى الباشا الفلاني أو البك الفلاني أو الوزير الفلاني أو المتصرف الفلاني . . الخ

أما إذا طلبت مني أن أورد مثلاً من ذلك فهذا حق يخضع له كل منصف خذ مثلاً صغيراً من أمثلة المحسوبة فتجد في إحدى الدوائر أخوين موظفين لا يعرفان شيئاً من واجب الوظيفة لأنها أولاً متأخران في المعلومات وثانياً لأنها لا يتقيدان بقانون التوظيف فمثلاً إنهما لا يحضران مع سائر الموظفين صباحاً بمعنى أنهما يحضران بعد فوات ساعة أو أكثر من وقت الدوام وكذلك حين الخروج فإنهما يخرجان قبل الموظفين ولا يمكن لرئيس دائرتهم أن يطبق مواد القانون بحقيهما لأنها منسوبان لأحد أصحاب المعالي وكل ما يعملان لا رقيب عليهما ولا سائل يسأل عن ذلك فهل تصدقني إذا قلت أن أكثر الموظفين الذين تشملهم المنسوبة أو المحسوبة عاجزون عن القيام بأعباء الوظيفة المعينين لها وإذا قلت أن الشيعة مظلومون في التوظيف فلا أكون مغالياً لأنهم لا يخلون من الشبان المتخرجين من مختلف المدارس المالية ومعلوماتهم أكثر من معلومات غيرهم ولكن نصيبهم الفشل في التوظيف خذ مثلاً أن شابين أحدهما شيعي والآخر سني^(١) خرجا من مدرسة واحدة وبيد كل منهما شهادة واحدة فالشاب السني يعين في اليوم الثاني من تخرجه من المدرسة لوظيفة أرقى من مقدرته العلمية لأنه محسوب فلان، أما الشاب الشيعي فيطرق أبواب دوائر الحكومة واحدة بعد واحدة ويوماً بعد يوم إلى أشهر وسنين فيرجع بخفي حنين لأنه لا ينتسب لأحد ما، أما إذا أجبتني بأن هناك وزيراً شيعياً يمثل الشيعة في الحكومة ومن واجبه المحافظة على حقوق الشيعة فأجيبك أن الوزير الجليبي عاجز عن القيام بأشغاله الشخصية في دوائر الدولة فكيف يقدر على القيام بمساعدة الغير وهو صاحب النظريات المعلومة فضلاً عن كونه لا يمثل الشيعة في هذه الحكومة غير المشروعة بتصرفاتها الشخصية.

(١) - نأسف جداً أن يلتجئ الشيعي للتفريق بينه وبين أخيه السني مع أنه يجمعهما الإسلام لكن قطع الأرزاق كقطع الأعناق ولعل هذه غمامة صيف تزول عما قريب إن شاء الله (العرفان).

قلنا أن الموظف الشيعي لا يقدر من قبل رئيسه والدليل على ذلك أنه حدثت وظيفة (مدير الأمور الحقوقية في وزارة الداخلية) وعين لها موظف شيعي مشهور بمقدرته ونزاهته على سبيل التجربة وكان قبل ذلك يشغل وظيفة حاكمية الجزاء فرفض قبول تلك الوظيفة على سبيل التجربة فتدخلت المراجع العالية في القضية وبعد أخذ ورد قبل الموظف المذكور الوظيفة الجديدة على سبيل التجربة لمدة ستة أشهر فباشراً إشغاله وقام بأعباء تلك الوظيفة كما تشهد له إضبارات الوزارة نفسها والأحكام التي أصدرها في قضايا العشائر فانقضت الستة أشهر وجاء يوم الحق يوم تشييته في وظيفته فأبى الوزير ذلك لأنه عبد صالح يتقي الله ورسوله، وقضى ذلك الموظف بعد سنة من تعيينه في هذه الوظيفة أشهراً معدودة فكان نصيبه التحويل إلى وظيفته الأصلية (حاكمية الجزاء) بحجة أن الوزارة ألغت هذه الوظيفة لعدم لزوم بقائها وبذلك أرادت أن تنحي ذلك الموظف القدير من تلك الوظيفة لأنه شيعي فتأخر عن رفقائه الحكام وتقدموا هم عليه بالدرجات لأن وزارة العدلية لم تحسب له مدة خدمته في وزارة الداخلية ضمن خدماته في الوزارة المذكورة وبذلك أرجع به القويقري لأنه موظف شيعي قائم بأعمال وظيفته بكل استقامة وشرف وعلاوة على كل ذلك أنزل راتبه من (٥٨٠) ربية إلى (٤٣٠) ربية وبعد أيام قليلة أبدلت الوزارة اسم الوظيفة بـ (مديرية القضايا العشائرية) وعين لها شاب سني وإلى الآن يشغل هذه الوظيفة، أما إذا أردت أن تعرف الفرق بين أعمال ومقدرة الموظف الشيعي وبين الشاب السني فاسأل المحامين الذين يراجعون وزارة الداخلية عن الدعاوى العشائرية.

هذه حادثة صغيرة من الحوادث التي تحدث في العاصمة، أما أعمال الظلم والجور والإرهاب التي تحدث في الأولوية الباقية فحدث عنها ولا حرج حيث إذا أصبح أحد الشيوخ أو السراكيل مديوناً للحكومة من الرسوم الأميرية يحضر جبراً في دائرة الحكومة ويطلب منه تسليم ما عليه فإذا تأخر عن الدفع لعدم وجود المال لديه أوقف حالاً وأجريت بحقه المعاملة القانونية وسلبت أراضيه كقضية الشيخ (أبي ريشة) في لواء العمارة أما إذا كان المدين سنياً ومن المحسوبين فتجري له المساعدة اللازمة ويقدم باسمه لائحة الإعفاء إلى مجلس الوزراء ثم إلى مجلس جامعة آل البيت كتزليل ستين ألف ربية من ذمة ملتزم رسوم الدفنية في النجف الأشرف لأنه من المنسوبين إلى صاحب الفخامة أو الأخير من المنسوبين إلى الأول.

من الواضح أن الشيعة مظلومون في العراق ومنصوبة حقوقهم مع أن الحكومة الوطنية في العراق بنيت على جماجم أبناء الشيعة البررة الذين قاموا بتلك الثروة المشهورة التي سجلت للعراق تاريخاً ناصحاً بمداد من ذهب تجاه قوة سيدة البحار ومع هذه الأعمال التي قاموا بها يسمونهم بالأجانب حيث إذا أراد القوم أن يطعموا بالشيعي سموه بالإيراني وأقص عليك حديثاً غريباً في هذا الخصوص حيث اجتمعت في السنة الماضية بشخص سني وأخذ الحديث بنا عن عشائر العراق فأجابني السني أن لا توجد عشائر عربية في العراق وهذه العشائر كلها إيرانية وأبناء هذه العشائر بعيدون عن العرب والعروبة فقلت له كيف ذلك قال إني سافرت من بغداد إلى كربلاء فالنجف فالكوفة ثم إلى الحلة ومنها إلى الديوانية والسيماوة والناصرية فالبصرة ورجعت منها إلى بغداد على طريق العمارة والكوت ومررت بكافة العشائر الساكنة في هذه المدن فلم أجد بينهم عربياً واحداً وكلهم إيرانيون فقلت له هل مررت بعشائر (البوعامر، البوعحي، البومسعود،

البو محمد، البوسلطان، بنو أسد، بنو فتلة، بنو تميم، بنو خفاجة، بنو ربيعة الخ) قال نعم فقلت وما قولك بعروبتهم أجبني كلهم إيرانيون ويعيدون عن العرب والعروبة فقلت له إذا أين العشائر العربية الصحيحة أجبني إن العشائر العربية الصحيحة هم الدليم وقسم قليل من سكان بغداد فعلمت أن قصد الرجل النعرة الطائفية فكل سني هو العربي القحطاني وكل شيعي هو إيراني ساساني فأسفت جداً لقول الرجل ومسه الكرامة العربية لأنه بعيد عن العرب والعروبة فهو من أصل تركي مولود في الأناضول وجاء إلى البلاد العربية ليطلعن بأبنائها الحقيقيين ويحسبهم أجنب عن بلاد آبائهم وأجدادهم.

«ابن الرافدين»

المجلد ٢٢ / «سنة ١٩٩١ م»

الشيعة في العراق

٢

قلنا إن نصيب الأكثرية من أبناء العراق في وظائف الدولة الحرمان بدرجة لا تستطيع أن تقارن ذلك مع أصغر الطوائف عدداً فمثلاً كان للإسرائيليين وزير قبل أن يكون للأكثرية وزير وكان للمسيحيين مدراء عموميون في حين لا يوجد للأكثرية مدير عام حتى الآن وكان لأبناء الشمال متصرفون قبل أن يكون للأكثرية من أبناء البلاد شيء من هذا القبيل وكان للأقليات مدراء للشرطة في حين لا يوجد لأبناء الأكثرية شيء من ذلك وهكذا كان نصيب أبناء الدجلة والفرات الحرمان من كافة حقوقهم المشروعة لأن أركان الوزارات المتتابعة التي تشكلت في أرض الرافدين بعد الثورة العراقية إلى يومنا هذا كانوا من الرجال الذين يديرون دفة الحكم في زمن الحكومة العثمانية البائدة التي كانت سياستها اضطهاد العراقيين الذين يأبون الخنوع لأوامر رجال الحكومة الغابرة غير القانونية وسوء معاملاتهم وأخلاقهم مع أبناء الشعب وبالأخص مع رؤساء العشائر الذين هم زعماء العراق ورجاله البررة وكان أكبر عضو في الدولة يومذاك يقبل أقل مبلغ رشوة لتمشية أكبر معاملة.

خذ مثلاً صغيراً على ذلك: حدثني صديق صادق أنه اشترى داراً في أحد الأ قضية التابعة يومئذ إلى بغداد وبعد أن أكمل المعاملة اللازمة من دوائر القضاء أخذ المشتري أوراق المعاملة (وهو من رعايا الحكومة البريطانية مع الدلال الحاج). الذي لا يزال في قيد الحياة وذهباً سوية إلى بغداد وأخذاً يجريان المعاملات اللازمة لشراء الدار المذكورة إلى أن تقدمت الأوراق إلى الولاية لأجل المصادقة عليها فالدلال خاطب المشتري بقوله إن أوراق المعاملة تقدمت إلى معاون الوالي وهذا لا يصادق على المعاملة ما لم يستلم شيئاً ولضعف حالة المشتري طلب الدلال منه (قرش صاغ) أي آنتان ليقدمها هدية إلى معاون فلم يصدق المشتري ذلك رسأل الدلال كيف تقدم هذا المبلغ إلى البيك فأجابه الدلال بقوله ما عليك فأخرج المشتري قرشاً صحيحاً من جيبه وسلمه إلى الدلال فأخذه ودخل على البيك وأخذ أولاً يلتمس منه تمشية المعاملة وأخيراً سلم إليه المبلغ المعلوم قائلاً يا حضرة البيك هذه هدية صغيرة لشراء السكاير لأن صاحب المعاملة

رجل فقير الحال لا يملك شيئاً فخاطبه البيك بقوله إنك دائماً تأتي بالضعاف ولماذا لا تأتي بالسهان وصدق المعاملة وانتهى كل شيء، هؤلاء هم خيرة رجال الحكم في زمن الحكومة التركية الغابرة الذين تشكلت من بعضهم الحكومة العراقية الحاضرة.

ومن الأسباب الموجبة لصدور هذه المعاملات السيئة من قبل رجال الحكومة مع أبناء البلاد الحقيقيين (كقضيي الشيخ أبو ريشة والشيخ علوان الجنديل في لواء العمارة) كون رجال الحكومة المذكورين من العناصر غير العربية المتأججة بينهم وبين العرب منذ القديم نار العدا والبعضاء ومن ديدهم أن يأخذوا الثار من العرب الذين لا يخنعون لأوامر رجال بعيد عنهم بعد الشمس عن الأرض بعاداتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم والذين كانوا يسلمون الجزية لهم لأن الأكثرية في أرض الرافدين من أبناء العشائر الذين ما زالوا متمسكين بعادات العرب القدماء من حيث العفة والشرف والوجدان وبالطبع لا تتفق هذه العادات وطباع رجال الحكومة الذين يدعون التمدن وتمدّنهم هذا باللفظ فقط دون العمل فلهذه الأسباب وغيرها تجد أن رجال الحكومة يكرهون أبناء الأكثرية كل الكره لأنهم يرفضون تقديم ما يطلبونه منهم من الهدايا عن كل صغيرة وكبيرة كما أنك تجد الآن أن أكثر الأراضي تسلب من أصحابها القدماء الذين كانوا يرثونها من الآباء والأجداد وتعطى لأناس هم في الحقيقة بعيدون عن الزراعة ولكن هل تصدقني إذا قلت لك أن كل فدان من الأراضي يعطى بـ (٣٠) ربية وهذا المبلغ يعطى إلى الموظف المختص لمساعدة المهدي لإعطائه الأراضي.

والخريب من أصحاب المعالي والفخامة أنهم لم يقنعوا براتب الكرسي والمخصصات بل طمعوا حتى بالأراضي التي كانت ولا تزال مورد معيشة الفلاح العراقي المسكين والشيوخ والسراكيل فأخذوا بكل وسيلة يتزعمون تلك الأراضي من أصحابها وكل من البشوات والبيكات يأخذ له مئات من الأفدنة ويزرعها وفي نهاية الحاصل عند ما يطالب بتأدية الرسوم الأميرية يتماهل عن التسليم ومن المتجاسر بالمطالبة يا ترى لأنه من أصحاب الفخامة والمعالي أما إذا كان السركال من أبناء البلاد البعيدين عن المراتب والمناصب والكراسي فيطالب بكل شدة بتأدية الرسوم وإن كانت روية واحدة وعند عجزه عن الدفع تحجز أمواله ومواشيه وعند فقدانها يحكم عليه بالحبس جزاء له ولإخوانه العرب الخالص الذين كانوا سبباً في وجود هذه الحكومة هذه المعاملات وغيرها تكررت في زمن الحكومة العراقية الوطنية وذلك بعد أن أدى عاهل البلاد اليمين المغلظة يوم مجيئه من الحجاز في الحفلات التي أقيمت إلى جلالته في حرم الكاظمية وكربلاء والنجف الأشرف بحضور العلماء الأعلام والرؤساء حيث أقسم بجلالته اليمين بأنه لا يفرق بين أبناء البلاد وكل طبقة من طبقات الشعب في الحالة سواء، ولا ننسى معاملات الحكومة الاحتلالية والمساعدات التي أبدت من قبلها إلى الشيوخ والسراكيل تشجيعاً لهم وللزراعة التي هي منبع خيرات البلاد.

نحن لا نستغرب من حكومة أركانها من الرجال المعلومين بماضيهم المجيد (كما يدعون) أن تضطهد أبناء الأكثرية بكل حقوقهم بدعوى أنهم غير قادرين على إدارة الوظائف ونكون من الشاكرين لرجال العمل (الوزارة) إذا بنت لنا اسم موظف شيعي لم يتمكن من القيام بأعباء الوظيفة التي أنيطت به أم أن الموظف الشيعي غير متعود على قبول الهدايا كإخوانه الآخرين من الموظفين المتدربين على ذلك من الآباء والأجداد.

نجد كثيراً من الموظفين يعينون لوظائف لا يتمكنون من إدارة أعمالها ولكن داء المحسوبية والتزلف والقربى ترشدنا إلى كيفية هذا التعيين الذي يشمل بين آونة وأخرى زيادة الراتب وترفع الدرجة إلى أن يصبح من الدرجة الأولى الذي يتقاضى راتباً كبيراً ولا نغالي إذا قلنا أن ذلك الموظف الذي يتقاضى هذا الراتب الضخم لا يتمكن من أن يكتب كتاباً بسيطاً لعدم مقدرته الكتابية ونود أن نبين للقارئ الكريم دليلاً صغيراً على صحة قولنا حول الفرق الموجود بين الفريقين في الوظائف وزيادة الراتب وترفع الدرجة لفريق دون آخر حيث عين شاب شيعي سنة ١٩٢٢ في أحد دواوين الوزارات بوظيفة من الدرجة الرابعة وأخذ يقوم بواجبات وظيفته بكل استقامة وذمة وشرف وكان رئيس ديوانه راضياً عنه وعن أعماله وشاكراً حسن إشغاله وأخذ ينتهز الفرص لترفيعه (مع العلم أن رئيس ديوانه لم يكن عراقياً) حتى سنة ١٩٢٤ إذ جيء بشاب شقيق لأحد أصحاب السعادة وطلب رئيس الديوان من الشاب الشيعي أن يعلمه الأشغال وبقي هذا الموظف الجديد تحت يد الشيعي مدة أسبوع وعلى قدر معلوماته تمكن من أن يفهم شيئاً من الأشغال فصدر الأمر بتحويل الشاب الشيعي من ديوان الوزارة إلى إحدى الدوائر الملحقة لها بعين راتبه ودرجته وعين في محله الشاب الجديد مع أن الشيعي كان يتأمل في تلك الأيام زيادة راتبه نظراً لما سعى له بذلك رئيس ديوانه ولكن المسكين أخذ يشتغل في تلك الدائرة التي حول إليها من الوزارة سنين عديدة براتبه السابق والذين عينوا بعد تحويله إلى تلك الدائرة رفعوا بعد مدة قليلة وهو ينظر إلى ذلك دون أن ينبس ببنت شفة إلى سنة ١٩٢٩ حيث رفع إلى الدرجة الثالثة وبقي في هذه الدرجة إلى يومنا هذا مع أن الكل يشهدون بمقدرته في تمشية أعمال وظيفته وحسن سلوكه مع المراجعين وعفته المشهورة لدى الجميع ولكن تعلم أيها القارئ الكريم ما وصل إليه ذلك الشاب الذي تعلم الأشغال من صاحبنا الشيعي أنه يتقاضى الآن راتباً قدره (٢٤٥) ربية أي من الدرجة الأولى ومعلوماته كما كان في سنة ١٩٢٤ هذه هي سياسة الطائفية والمحسوبية وهذا هو الفرق بين الموظف الشيعي وأخيه السني أما أسباب هذا التمييز بين الشابين فهي كون الثاني ممن ينتسب إلى أحد أصحاب الماضي المجيد أما الأول فلا ينتسب إلى أحد سوى الله وسوى كفاءته وقيامه بالواجب أما الثاني فيعين دون النظر إلى معلوماته ومقدرته بل لكونه ينتسب لأحد أصحاب المعالي أو أصحاب الماضي المجيد.

يعينون مدراء للنواحي فتعم هذا التعيين ويعينون ممثلين للإدارة في القرى والنواحي فيا ما أحسن هذا التمثيل يعين... أفندي الذي كان كاتباً بسيطاً وألغيت وظيفته في وظيفة مديرية ناحية من نواحي العراق براتب قدره (٢٠٠) ربية طبعاً ليمثل الحكومة العراقية الوطنية أحسن تمثيل ولكن الذي يعرف حقيقة هذا الشاب ومقدرته العلمية وأخلاقه السامية يتعجب من وزارة الداخلية (وعلى رأسها الشاب الوطني؟!) لتعيين مثل هذا مدير ناحية وهو ذلك الموظف الذي لم يتمكن من أن يقدم تقريراً بسيطاً عن كيفية تدوير الأمور الكتابية عند إلغاء وظيفته فكيف يعين لإدارة أعمال ناحية جسيمة وتمشية أمور ومعاملات خمسة آلاف نسمة على أقل تقدير فإذا كان هذا وأمثاله من مدراء النواحي الجدد الذين تم تعيينهم حديثاً بالصورة المعلومة فعلى العراق السلام.

يقولون بكل صلف لا يوجد في أبناء الأكثرية من هو كفؤ للتوظيف مع أن هناك كثيراً من أبناء

الأكثرية بأيديهم شهادات الحقوق ويشغلون في المحاماة ويشهد الجميع بمقدرتهم ولكن إذا طلبوا وظيفة من الحكومة التي بنيت على جماجم إخوانهم قالوا أنهم لا يتمكنون من إدارة الوظائف ولكن المجسوبة هي التي تشهد بالمقدرة وأنى للشيعي أن ينتسب لأحد أصحاب المعالي ليكون قديراً وأهلاً للتوظيف مع أنه لا يجد وزيراً كفواً في أغلب الأحيان من أبناء طائفته ليلوذ به كي يحافظ على حقوقه ويسعى لمساواته مع بقية أبناء البلاد ولا تتصور أن الوزير الجليلي الكاظمي الذي يمثل الأكثرية (كما يدعي) في أكثر الوزارات أنه يستطيع توظيف أحد من أبناء طائفته حتى الكاظميين أنفسهم اللهم ما عد أفراد عائلته وأقربائه الذي عين الصغير والكبير منهم وتلميذ الصائغ في وظيفة تناسبه أو لا تناسبه هذا مقصد من مقاصد الوزير الجليلي المعلومة التي تجبره على الاشتراك في أية وزارة تشكلت من الأحزاب السياسية على اختلاف مبادئها فمن الوزارات الائتلافية إلى وزارات حزب التقدم إلى وزارة حزب العهد الحاضرة فهو وزير تحت الطلب ولا نعلم معاليه إذا قلنا أنه لا يعرف شيئاً من الأمور السياسية أبداً أما إذا سألتني عن حالة معاليه حينما وقع نظره على مقال نشر لنا فحدث عنها ولا حرج حيث أزيد وعربد وأخذ يفتش عن (ابن الرافدين) ليرضيه ويسد حلقه أو يكسر قلمه ويحرق قرطاسه حتى عثر على شاب أخرج من وظيفته وأخذ يجتهد للحصول على وظيفة فظن معاليه أن هذا الشاب هو الكاتب فاستبقاه في قصره المشيد بين بغداد والكاظمية - اللهم ارحم النواب آغا محمد - ووعدته بمديرية ناحية وأخذ يسعى (ظاهراً) إلى تعيينه ولكن (من هذا الزاغور لا يطلع عصفور) بمعنى أنا لم نشاهد معاليه يسعى لغير أفراد أسرته للتعيين بالوظائف ومعنى السعي هو التعيين لا أن يبقى الشاب صفر اليدين كصاحبنا الذي وعدته معاليه بمديرية ناحية، وهل يتصور معالي الجليلي أن (ابن الرافدين) جالس على الجانب الأيمن من أوسط نهر الفرات وينظر بنظره الحاد إلى ما يجري في أرض الرافدين حتى في قصر معاليه وإن كنا بعيدين عنه، ولا نستغرب من معاليه إذا رفع عقيرته علينا لما كتبناه عن الأعمال التي تجري خلافاً للقوانين والدستور وذلك إظهاراً للحقيقة وتبياناً للواقع ولا يهمننا من إبراق معاليه وإرعاده شيء كما لا يهمه من أمر أبناء طائفته شيء.

تسبم معالي الجليلي كرسي وزارة المواصلات والأشغال فيما مضى وبقي يشغل ذلك الكرسي مدة طويلة ولا ندري ماذا تم على يد معاليه من الإصلاحات في تلك الوزارة وخصوصاً في مديرية السكك الحديدية التي يعترف الجميع بأن كافة أشغالها مرتبطة بأبناء الأكثرية وكل ربحها من الشيعي إن كان عراقياً أو إيرانياً أو هندياً وأكبر شاهد على صحة قولنا هذا مقدار ماتريجة تلك الدائرة من محطات (الجوادين - الكاظمية - وبغداد والمحمودية والمسيب وكربلاء والحلة والسيماوة والديوانية والناصرية الخ) في كل مواسم الزيارات التي يتشرف أبناء الأكثرية بها بزيارة الأئمة عليهم السلام وقد أحصيت في إحدى المواسم قبل سنتين (حينما كنت في العاصمة) وذلك في زيارة الأربعين فقد بلغ واردات كل من محطتي الحلة والجوادين أكثر من عشرين ألف ربية ومحطة بغداد ما يقارب ثلاثين ألف ربية ومحطة كربلاء ما يقارب خمساً وعشرين ألف ربية وهلم جرا هذا ربح تلك المديرية في أحد مواسم زيارات الشيعة التي تزيد على النشرة في كل عام عدا زيارة الإمامين العسكريين في سامراء في فصل الخريف من كل سنة وهناك الإيرانيون الذين يؤمنون المشاهد المحترمة في كل سنة للتشرف بزيارة الأئمة الأطهار (ع) لأنهم عندما يصلون «خانقين» يركبون

القطار إلى بغداد وكذلك من الكاظمية إلى سامراء ومنها إلى كربلاء والرجوع مثلها ولا ننسى زوار الهند والبحرين ومسقط والسواحل حيث يركبون القطار من البصرة إلى كربلاء ومنها إلى الكاظمية وسامراء والرجوع كذلك هذا مقدار ما تربحه تلك الدائرة من أجور النقل فقط ولكن هل تعلم أيها القارئ الكريم ما هي مقدار حصة أبناء الأكثرية من الوظائف الكثيرة في إدارة السكك الحديدية على اختلاف أنواعها من عامل إلى حارس وبائع البطاقات ومفتشيها وحارس القطار ومراقبها وجامع البطاقات وكاتب التحميل ومدراء المحطات ومعاونيهم وكتاب الدوائر ورؤسائها ومفتش الحسابات والتجارة والنقل الخ حيث إذا قلت أنك لا تجد بين مائة موظف موظفاً واحداً من المسلمين وعلى الأخص الشيعة لاتصدق ولكن إذا وقفت صباحاً على جسر مود وشاهدت الجيوش الجرارة من موظفي السكك الحديدية بين إسرائيلي ومسيحي وأرميني واثوري فتقول الحق مع (ابن الرافدين) ولكن هل تسأل معالي الجلبي الذي يمثل الأكثرية (كما يدعي) عن سبب توظيف هؤلاء العناصر دون أبناء الأكثرية وهل شعر معاليه بالواجب الملحق على عاتقه حسب تمثيله الأكثرية (إن كان صحيحاً) أو أن معاليه لا يشعر شيئاً سوى إدخال كافة أقاربه وأفراد عائلته ومنسوبيه إلى الوظائف ولو كانت تلك الوظيفة في إدارة (ترامواي بغداد - كاظمية) هذا ما نود أن يسأله القارئ الكريم من معالي الجلبي إذا كان ما يدعيه من أنه يمثل الأكثرية صحيحاً وإلا فإن التاريخ سوف يسجل لمعاليه صفحة لا تشرفه ولا تمحوها القرون والله في خلقه شؤون.

هذا وفي الختام نقول لا يخفى على القارئ الكريم الصدى العظيم الذي أحدثته هذه المقالات التي شرعت مجلة «العرفان» الغراء بنشرها لعدة كتاب مختلفين وكان أثرها عظيماً جداً على فريق من رؤساء الدولة العراقية ومن كان لهم اليد الطولى في هذه التشكيلات المجحفة ولما اطلع الملك فيصل على هذه المقالات أو على ما تركته من الصدى البعيد وعلى ما اشتملت عليه من الحقائق المرة قلق قلقاً عظيماً وأوعز إلى وزرائه باتخاذ بعض التدابير التي تقلل استياء الأكثرية من العراقيين ولذلك عينوا هذه السنة متصرفاً واحداً من أبناء الشيعة في بغداد لأحد الألوية وكذلك عينوا قائمقامين أحدهما في النجف والآخر في بكرة من المنسوبيين إلى الأكثرية أيضاً وربما عينوا غيرهم في المستقبل إلا أننا يجب علينا أن نحيط جمهور القراء علماً بأن غرضنا وكذلك كل ما حام ويحوم من الكتاب والأساتذة والزعماء حول هذا الموضوع لم يكن عبارة عن تعيين أشخاص معدودة لوظائف معدودة بل كان غرضنا أسمى من ذلك وأشرف ألا وهو تدارك ما أحدثته سياسة التفرقة الطائفية من صدع عظيم وذلك باتخاذ التدابير للمحافظة على كيان الشيعة الاجتماعية وثروتهم وشؤونهم الحيوية كما هو حقهم المنصوص عليه في كافة القوانين لأن سياسة الحكومة العراقية كما يشهد بذلك كل أحد مرماها الوحيد انقراض المذهب الشيعي وإبادة كل قوة مادية ومعنوية من قوى الشيعة من طريق فرض الضرائب المجحفة الفادحة ومن طريق الدعايات في الصحف والمدارس وغير ذلك وهذا الأمر لا يتم بمجرد تعيين أفراد معدودين من الشبان - مع أننا يسرنا إنصافهم وترقيتهم كل السرور - يمكن أن ينقلوا غداً إلى جهات أخرى والخلاصة أن غرض السواد الأعظم أو الأكثرية في العراق تطمينها على حياتها ودفع الأخطار المحيطة بها من كل جانب وبذلك وحده يرتفع استياء الجمهور وتذمره العظيم لا بالوسائل المحدودة.

هذا ما سنح لنا الوقت به وسوف نعود إلى الموضوع ونبين ما يجب علينا تبليانه إظهاراً للحقيقة والواقع وكل آت قريب.

المجلد ٢٢ / ج ٤ «سنة ١٩٣١ م» بغداد - ابن الرافدين

(العرفان) إن من أمعن النظر في هذا المقال يعلم حق العلم أن الداء الذي يتألم منه العراق ويتململ قد أصبنا به نحن معشر الشيعة في جبل عامل وما إليها خاصة والمسلمين عامة وما ذلك إلا لعدم التضامن والاجتماع والذين يسمونهم نواباً لا يهمهم غير مصالحهم الخاصة ولا غرو فداء الاستعمار واحد وهو داء دفين.

حول جهود الشيعة في العراق

أحرر كلمتي هذه لا بدافع التحزب الطائفي أو التعصب الذميمة بل بدافع الواجب الوطني الذي يحتم على كل عراقي السعي الحثيث وراء الوحدة ورأب الصدع الذي مازالت ولم تزال تحدثه السياسة الغاشمة المتحركة بقوة الأغراض الذاتية لتتخذ منها مطية توصلها لنيل مآربها وتوطيد دعائم استعمارها لتحملنا هذا الكابوس الثقيل ونبقى رازحين بقيود العبودية وسلاسل الانتداب.

وحيث أنني جعفري المذهب لا بد لي أن أكون ممن نبذ التحزب الطائفي وسعى وراء مصالح البلاد العامة ونيل غرضها الأسمى وهو استقلالها التام الناجز العاري من كل شرط وقيد أصبحت ولا يهمني في هذا اليوم العصيب من صالح البلاد شيئاً وذلك بعدما تجلت لي الحقيقة بيضاء ناصعة وأزيح الستار عن السياسة المتبعة اليوم في العراق وغايتها (محو المذهب الجعفري) وبث الحزازات وإثارة الأحقاد الكامنة في طيات الصدور والتي ما زلنا ولم نزل نجهد أنفسنا في نبذها وحلول الإلفة محلها تجاه المصلحة العامة فإذا هم يوظفونها من مكمنها وأخذوا يعرضون بنا بشتى التعريضات التي يمجها الذوق وتأبأها النفوس النزهة ويستأثرون بالكراسي التي ما رسخت قوائمها لولانا.

وهب أن سياسة الدولة العثمانية قضت باضطهاد الشيعة في العراق للأسباب التي هي غير خفية على كل من له أدنى إلمام بتاريخ تلك الحكومة السياسي.

لكن ما عذر حكومتنا اليوم بنهجها تلك الخطئة وسيرها عليها فلو أننا سائلين بعض الأسئلة ممن تبوء الكراسي اليوم وأصبحت لهم ملكاً طلقاً يتصرفون بها كيف شاءت أهواؤهم وميوهم. عجباً أيها المتصدرون أين كنتم يوم شب لهب الثورة واندلع لسانها وهي وطيس الحرب التي قضت بها المئات بل الألوف من شباننا ضحية قذائفه ومدافع رشاشاته المستمرة التي نشبت مغالبها فيكم والدماء الطاهرة التي لولا إهراقها لبقيتكم حتى اليوم في زوايا الخمول أو كما قال العربي (مكاره في الجيش التركي).

نعم كنتم حينذاك قابعين في بيوتكم تنتعمون على الفرش الوثيرة وتأكلون الأطعمة الشهية وتشربون المشروبات النقية يوم كنا نفترش الأرض ونقتات بفتات الخبز الأيام الطوال ونتجرع المياه الراكدة الأسنة التي أصبحتم اليوم تطلقون عليها اسم المستنقعات حتى أجلسناكم على الكراسي وصيرناكم بمصاف